

قراءة نقدية لمشروع قانون المالية 2013

الأستاذ : عبد الرحمان تومي

ملاحظات شكلية

- 01 - اقتراح لجنة تدقيق على مستوى وزارة المالية تتعلق بالترجمة من الفرنسية إلى العربية حتى نتفادى كثيرا من الأخطاء في المصطلحات والأخطاء المطبعية.
- 02 - المطالبة بإدراج مؤشرات أخرى تضاف إلى مؤشرات تأطير الميزانية مثل: مؤشر النمو الديمغرافي، مؤشر نسبة الفائدة (للمقارنة مع التضخم والاستثمار)، مؤشر الناتج الداخلي الخام الممكن... الخ
- 03 - المطالبة بإفادة النواب بتقرير ثلاثي لمحافظ بنك الجزائر وأن يكون قبل مشروع قانون المالية، وقانون المالية التكميلي (لتمكين النواب من الاطلاع أكثر على حقائق الاقتصاد الوطني). إدراج مادة جديدة.
- 04 - قانون 84 / 17 هو الذي يحدد قانون المالية، هذا يعني أن 29 سنة مرت ولم يعدل بما فيه من عيوب، لقد تغير التوجه الاقتصادي للبلد، فكيف لا نكيّف قانون المالية ليتماشى مع هذا التوجه.
- 05 - المؤشرات الواردة في قانون المالية، هي مؤشرات قارئ لا غير، إنك لا تجد فيها جانبا تقييميا وتحليليا يسمح بالاستشراف المستقبلي للسياسة الاقتصادية أو الاجتماعية للبلد. ولو تعود إلى شبكة (mena) وتتفحص المؤشرات الدولية والوطنية فسوف تجدها متطابقة!
- 06 - السعر المرجعي (37 \$ / للبرميل) أضحوكة، لأنه ببساطة لا يمكن أن نعرف الفارق أين يذهب، حتى وإن قالوا إنه يتوجه إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي تشكل سنة 2000.
- 07 - الصناديق الخاصة لا بد أن تتوقف، والذي يتوقف يجب أن يحال - من خلال تقرير خبرة- إلى النواب للبت فيه، والمصادقة من عدمها، لأنها ببساطة تحولت إلى آليات للفساد المالي.

السياق الداخلي:
السلوك الاقتصادي الكلي والمالي الداخلي

أولاً: الصادرات = نسبة كبيرة من إيرادات الميزانية (46%)

1 \$ = 74 دج

2012	2011	2010	2009
*78	71.497	56	44 مليار \$ أمريكي
5772	5208.55	2820	2328 مليار دج

* تقدير عند الإفصال، على أساس تحصيل بلغ مع نهاية جوان 2012 ما قيمته 38.50 مليار \$، والمفارقة أنك لو عدت إلى تقرير البنك المركزي فسوف تجد 37.50 مليار \$.

السؤال: من نصدق؟ يجب أن نعرف الحقيقة لأن الفرق 1 مليار \$، وهي أموال الشعب.

الملاحظات:

01 - للعلم فإن 66.31% من هذه الإيرادات النصف سنوية يمثل طاقة سائلة (بتترول وغاز) (Hydrocarbures liquides)، أليس من حق النائب أن يطلع على تفاصيل الإيرادات؟

02- نصدر ثروة زائلة لا تقدر بثمن للأجيال القادمة. إيراداتها تستغل في الاستيراد فقط (عملة صعبة... انظر تطور الواردات). إنها ليست قيمة مضافة، إنها ربع تصل نسبته إلى 98% من الصادرات.

03 - بلغت الصادرات خارج المحروقات للسداسي الأول من سنة 2011 ما قيمته 0.56 مليار \$، أما في سنة 2012 فلم تتجاوز 0.50 مليار \$، أي بتراجع قدره 10.7%، ولهذا يتوقع أن لا يتجاوز السداسي الثاني من سنة 2012 قيمة 0.30 مليار \$. أي بتحصيل سنوي أقل من مليار \$.

سؤال: لماذا لم يشر إلى الصادات خارج المحروقات في مشروع قانون المالية 2013؟ أم أنها لم تعد من اهتمامات الحكومة؟
ثانياً: احتياطي البنوك العمومية والمؤسسات المالية لم تستطع امتصاصه (سيولة فائضة، أكثر من 10 مليارات \$).

اقتراح: على البنوك والمؤسسات المالية العمومية أن تنتقل إلى العمل بعقلية القطاع الخاص، وعليها أن تفرق بين الملكية والإدارة، وعلى الدولة أن تفتح المجال أمام المستثمر الجزائري في المؤسسات المالية، إذ لا يعقل عدم وجود بنك واحد من بين عشرات البنوك الأجنبية الخاصة المتواجدة، ومن يقل بالخوف من تكرار تجربة بنك الخليفة، والبنك الصناعي فهو واهم. كيف نستطيع أن نراقب البنوك الأجنبية، ولا نستطيع فعل ذلك مع قطاعنا الخاص؟ لا يمكن تبرير هذا السلوك، وهو أمر غير مقبول، ثم أين المشكل إذا طلبت شراكة محلية (عمومية، خاصة)؟ للعلم، لا يمكن لأي مؤسسة مالية أو بنك، الاستثمار خارج الجزائر، لأن قيود التحويل المالي لا تزال مفروضة، وهو سلوك لا تجده في أي بلد عربي ما عدا (سوريا، اليمن، العراق، السودان، ليبيا).

- ندعو إلى الإسراع في فتح المجال أمام منافسة حقيقية في خدمات البنوك، للنهوض بالتنمية، والتسريع في وتيرة التمويل من حيث الكم والنوع.

- البنوك الأجنبية: بداية نطرح سؤالاً: ما هو نصيبها في تمويل التنمية (تمويل المشاريع ذات القيمة المضافة)؟ تفيد آخر التقارير بأنها أخلت بالتزاماتها المنصوص عليها في دفتر الشروط، وهي تركز بشكل أساسي على تمويل التجارة الخارجية في صيغة (استيراد، استيراد)، ما هي مكانة البنوك الإسلامية من قانون النقد والقرض؟ إن نشاطها الآن مخالف للقانون الجزائري الساري المفعول، هل ما زالت الدولة تعاني من حساسية مفرطة تجاه هذا النوع من البنوك؟! نحن نعتقد أننا البلد الوحيد في العالم العربي الذي لم يسن تشريعات تحدد نشاطها، وعلاقتها بالبنك المركزي، إننا نخجل من أنفسنا حينما تسبقنا إلى ذلك فرنسا وألمانيا وبريطانيا وأمريكا وغيرهم كثير.

للتذكير

معيار نجاح البنوك والمؤسسات المالية هو المردود الربحي الذي يتحصل عليه المساهمون، والقدرة على تمويل الاقتصاد، وتنشيط الطلب.

ثالثاً: الواردات

سجلت في سنة 2011 ما يعادل 46.853 مليار \$

ولو أجرينا مقارنة للسداسي الأول من سنة 2011 وسنة 2012، نجد ما يلي:

2011 ← 23.09 مليار \$

2012 ← 23.90 مليار \$، يتوقع أزيد من 47 مليار \$ مع نهاية السنة.

ملاحظة في غاية الأهمية: أذكر بأن هذا الرقم من الواردات لم يأخذ بعين الاعتبار الواردات غير المصرح بها لدى الجمارك، ولو افترضنا بأن غير المصرح به في حدود الربع، لكاف الواردات في حدود 58.75 مليار \$

كما تلاحظ معي الفرق يسجل نسبة زيادة 3.5 %، هذه الزيادة تعود بالأساس إلى الارتفاع في استيراد مواد الاستهلاك غير الغذائية، حيث إن السيارات الخاصة استحوذت على النصيب الأكبر (36.1%).

- نتساءل عن الارتفاع الفاحش في الحظيرة الوطنية دون دراسة الانعكاسات الخطيرة على أمن وصحة وسلامة المواطن من جهة، ودخله من جهة أخرى.

- مستوى الإخلال بدفتر الشروط، في بيع السيارات المغشوشة المستعملة على أنها جديدة، غياب قطع الغيار الأصلية، رداءة خدمات ما بعد البيع، بيع الممثل لعلامة السيارة لنفسه دون مراعاة طلب الشراء للزبون، حيث تجد السيارات من كل الأنواع تباع على قارعة الطريق، وحين تتوجه إلى نقاط البيع الرسمية يقولون إن عليك الانتظار 3 أشهر، أو ربما 6 أشهر. مع هذا فقد عاد الحديث عن قروض الاستهلاك!

نأخذ على سبيل المثال واردات الخدمات.

لقد سجل السداسي الأول قيمة 5.69 مليار \$، معنى ذلك أننا نتوقع دفع حوالي 12 مليارا \$ مقابل الخدمات، مثل النقل البحري الذي لم يعد للأسطول الجزائري أي دور يذكر فيه، بعدما كان رائداً في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، لم يتبق منه إلا 18 باخرة من أصل أكثر من 60 باخرة.

خذ مثلاً دراسات المكاتب الأجنبية، التي تلجأ إليها الإدارة الجزائرية بمختلف قطاعاتها، نريد معرفة الغلاف المالي من العملة الصعبة الذي تأخذه هذه المكاتب، والقيمة المضافة التي يستفيد منها الاقتصاد الوطني!

نقترح: تأهيل الأسطول البحري التجاري، والتوجه نحو مكاتب الدراسات الوطنية.

رابعا: الميزان التجاري

حقيقة لقد سجل فائضا، وتحسن مقارنة بالسنة الماضية 2011، غير أن الملاحظ يدرك مدى أهمية وخطورة بعض مكونات هذا الميزان.

نتساءل عن الفائض، هل هو نتيجة تصدير للقيمة المضافة، أم هو نتيجة تصدير المحروقات (الريع)؟!

خامسا: الاحتياطي من العملة الصعبة

السنة	2010	2011	2012	2012
			نهاية ديسمبر	نهاية جوان
القيمة (مليار \$)	162.22	182.22	186.32	210

- 75% من الاحتياطي في البنوك الأجنبية (أوروبا، أمريكا).

- 05 مليار \$ قدمت إلى صندوق النقد الدولي.

سؤال: أليس من حق النائب الاطلاع على تفاصيل الإقراض وتسيير المخاطر؟ بل أكثر من ذلك، أليس من حق البرلمان الاعتراض أو الموافقة على مثل هذا السلوك؟ وإلا من هو الأحق بالرقابة على أموال الشعب؟ (خير مثال: ألمانيا، أمريكا...).

نأمل أن يأخذ الدستور القادم على عاتقه تعزيز دور البرلمان في الرقابة

- لماذا لم نستفد من الأزمة الأوروبية، من خلال شراء الأصول، والدخول في رأس مال شركات يستفيد الاقتصاد الوطني من خبرتها، وتحويل التكنولوجيا، أم أننا غير مؤهلين مثلما هي عليه بلدان شبه الجزيرة العربية؟

- لماذا وئدت الاتفاقية الجزائرية القطرية قبل مولدها المتعلقة بالصندوق السيادي للاستثمار في الأصول الأجنبية؟!

- الدين العمومي (الداخلي) لم يشر إليه على الإطلاق، بالرغم من أهميته، وهذه سابقة غير مقبولة تعبر عن شفافية منقوصة، إذ كان يمثل 09% من الناتج الداخلي الخام سنة 2010.

سادسا: الدين الخارجي

- نهاية ديسمبر 2011 ← 4.405 مليار\$. (سنة)

- نهاية جوان 2012 ← 3.993 مليار\$. (6 أشهر)

أي بزيادة قدرها 90.65%، لذلك نقدر أن تصل مع نهاية العام إلى 07 مليارات \$

ملاحظة: إذا كانت الديون العمومية الخارجية لا تتعدى على الأكثر 700 مليون \$

نتساءل عن مكونات الديون الخاصة، هل هي موجهة من أجل الاستهلاك النهائي غير المنتج أم غير ذلك؟

سؤال: إلى متى تبقى التجارة الخارجية (استيراد، استيراد)، مقابل صادرات الربح ؟ إننا نخسر العملة الصعبة مرتين.

سابعا: سعر الصرف

عملة الأورو		الدولار الأمريكي		البيان
2012	2011	2012	2011	السداسي الأول
102.1690	102.6107	75.3791	73.3102	قيمة التبادل مقابل لدينار
↑ 0.43%		↓ 2.82%		نسبة التغير

تعليق: يفسر لنا سعر الصرف على الأقل ثلاث حالات في غاية الأهمية.

- يكون مصدر قلق للاقتصاد، حينما ينفلت الصرف من رقابة البنك المركزي، بمعنى أنه لا يستطيع التحكم في الكتلة النقدية أو في جزء مهم منها دخولا وخروجاً، من البنك المركزي نحو البنوك التجارية والمؤسسات المالية، أو العكس.

نتساءل عن الكتلة التي تدور خارج هذه الدائرة ما هي آثارها الاقتصادية؟

أمثلة:

01 - تساهم في رفع الأسعار، حينما يتوجه من يملكونها إلى شراء العقارات بكل أصنافها لتصبح في نظر القانون شرعية، فإنهم غالباً لا يأبهون بالسعر، لأنها مضمونة القيمة. وبالتالي ترتفع أسعار العقارات نظراً للطلب الفعال. (ما هو واقع اليوم).

02 - عند تحويلها في سوق "السكوار" أو "العلمة" أو "تبسة" أو غيرها إلى عملة أجنبية، ترتفع بموجبها العملة الأجنبية مقارنة بسوق النقد بالبنوك لأن الطلب عليها فعال، فيكون الفارق خسارة اقتصادية، كما تساعد على تهريب العملة الصعبة بعد تحويلها في هذه الأسواق غير المقننة. (الفرق بين سعر صرف الأورو مثلاً في البنوك والسوق السوداء يصل أحياناً إلى 4500 دج في المتوسط).

03 - تمثل نقصاً في الكتلة النقدية على مستوى البنك المركزي، وحتى يلبى الطلب الداخلي للبنوك والمؤسسات المالية يُلجأ أحياناً إلى طبع النقود مما يساهم في ارتفاع الكتلة النقدية دون مقابل جهد، وهذا يساهم بشكل مباشر في زيادة التضخم النقدي (انخفاض في قيمة العملة).

نعيد السؤال مرة أخرى: إلى متى تبقى هذه الأسواق النقدية الموازية تساهم في تهديم الاقتصاد الوطني؟ أم أنها مؤجلة إلى حين تحقق البارونات مآربها؟

عيب وعار على بلد المليون ونصف المليون بأن تسمح سلطاته باستمرار هذه المهزلة.

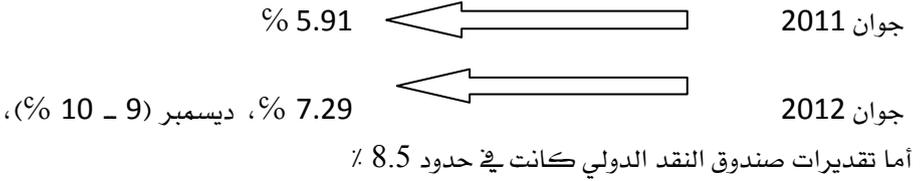
ثامناً: الحساب الجاري لصندوق ضبط الإيرادات

نهاية جوان 2012 بلغ ← 5888.6 مليار دج، أي ما يعادل 78 مليار \$ (1\$) = 75.3791 دج

وقد سجل زيادة قوية في الإيداعات المتعلقة بالحساب الجاري البريدي، والخزينة بنسبة 24.84 %، وهذا ما يفسر زيادة الكتلة النقدية (M2) بنسبة 07 % في السداسي الأول من سنة 2012 مقارنة بنسبة 8.86 % لسنة 2011.

زيادة في العرض النقدي، قد يفضي إلى زيادة التضخم

تاسعا: مؤشر التضخم



وهذا يعني تدهورا في القدرة الشرائية للمواطن الأكبر من جهة، وانخفاضا في قيمة العملة من جهة أخرى.

يقولون: بأن السبب داخلي بالدرجة الأولى يعود إلى بعض المواد الأساسية، حيث ارتفعت أسعارها بداية من سنة 2011.

تعليق: لمعرفة أسباب التضخم لا بد من التطرق إلى العناصر التي تكون مؤشر سعر الاستهلاك، نأخذ مجموعتين على سبيل المثال:

1 - مواد فلاحية طازجة Produits agricoles frais

2 - مواد مصنعة Biens manufacturés

هاتان المجموعتان ساهمتا في رفع التضخم بنسبة 71.14 % مع نهاية جوان 2012، مقارنة بنسبة 69.40 % مع نهاية مارس من السنة نفسها.

وقد سجلت المواد الفلاحية الطازجة وحدها نسبة 36.49 % كمساهمة في التضخم الإجمالي.

السؤال: ما هي الأسباب؟

01 - فجوة الموسم: مثل البطاطس التي لم تكن حاضرة في المخازن بشكل كاف لمدة أكثر من أسبوعين.

02 - أيام العيد، المطر (فجوة في المنتج المعروض)

03 - الزيادة في الأجور والتحويلات الاجتماعية، تتبعها زيادة مباشرة في الأسعار بمعدل أعلى من معدل متوسط الزيادة في الأجور.

04 - المضاربة، وكذلك الطريقة التي طبقت بها معالجة الأسواق الفوضوية.

الإجراءات: لأن الأمر يتعلق بالتضخم، وهو من اختصاص السياسة النقدية، فقد تحرك البنك المركزي في أبريل من سنة 2012 وقام بإجراءين:

- الرفع من الاحتياطي الإجباري لدى البنوك لتقليص عرض النقود.

- امتصاص الكتلة النقدية في السوق النقدي، عن طريق طرح السندات.

التعليق: الحل الذي قام به البنك المركزي مؤقت ولا يعالج المشكل بصفة فعالة. نعتقد أن الحل يكمن في علاج الأسباب من جذورها.

عاشرا: النمو الاقتصادي

السنة	2009	10	11	12	13*مؤقت
النمو الاقتصادي	2.4	3.3	2.5	3.0	3.4 (البنك الدولي)
التضخم	5.74	3.91	4.52	*9.0	5.0 تفاؤل
الزيادة السكانية	1.96	2.03	2.04	—	—
نسبة الزواج	9.68	9.58	10.05	—	—
النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة	—	—	—	5.9	07

ملاحظة: إن معدل النمو عندنا أقل من المعدل العالمي (4,5 %)، وأقل من المعدل المتوسط للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2010 ← 4,8 % و 2011 ← 4,4 %).

نتيجة

النمو الاقتصادي في بلادنا هو أقل بكثير من النمو المتاح، والاقتصاد الوطني يعمل بأقل من طاقته، هذا يعني أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الوصاية لم تحقق أهدافها بعد، بالرغم من الغلاف المالي الذي ضخ في جسم الاقتصاد (500 مليار\$ من سنة 2000 إلى نهاية 2014)

الحادي عشر: البطالة

لم يرد الحديث عنها إطلاقاً في قانون المالية.
يقولون إنها بلغت عددا يتكون من رقم واحد 9 ~~في~~ 16% سنة 2010)
العمالة الحقيقية في بلادنا لا تتعدى 9.5 مليون عامل في أحسن الحالات، معنى ذلك أن نسبة الإعالة في حدود 4,11، أي إن عاملا واحدا يتكفل بأربعة 04 أفراد.

نتيجة

نريد من أي خبير إنجاز فاتورة للكلفة المعيشية الشهرية في المدينة أو الريف، لنرى ما هو متوسط الكلفة.

ليس غريبا إن وجدوا أكثر من 30.000 دج / للشهر، وعليه نحن في حاجة ماسة إلى إصلاحات حقيقية في سوق العمل من جهة، وإصلاحات جذرية في هيكل الأجور (ليس برودود الأفعال) من جهة أخرى.

الثاني عشر: النفقات

مليار د ج

2013 مشروع	2012 تكميلي	2011 إفقال	2010 محقق	2009 محقق	نفقات الميزانية
4335.6	4925.1	3637.6	2736.2	2255.1	نفقات تسيير
2544.2	2820.4	1930.4	1921.4	1944.6	نفقات تجهيز
92.97	104.66	80.14	62.94	56.75	مجموع مليار (\$)
26.8	32.3	27.7	% 22.7	—	ن تسيير / PIB
15.7	18.5	13.4	15.9	—	ن تجهيز / PIB

خذ على سبيل المثال سنة 2012:

الغلاف المالي في حدود 105 مليار \$، بمعنى الإنفاق الشهري المتوسط في حدود 09 مليارات \$.

ولك أن تتساءل، كيف يتم ذلك؟!

مهما كانت النفقات كثيرة أو قليلة فإن الغاية منها خدمة الإنسان الجزائري، والمؤشرات التي تدلنا على ذلك كثيرة: مؤشر الصحة العمومية، مؤشر التعليم، السكن، النقل، الاتصالات... الخ، لكن أقرب مؤشر وبالحساب البسيط نقول: كم أنفقنا في السنة من جهد مبذول؟ ثم ما هي النتائج؟ هل حقيقة تتلاءم مع الغلاف المالي؟ أم غير ذلك؟

يمكن معرفة ذلك بالعودة إلى مؤشر الناتج الداخلي الخام، ومؤشر البطالة.

المراجع:

01 - قوانين المالية من 2009 إلى مشروع 2013

02 - تقرير البنك المركزي السنوي 2011

03 - تقرير مجلس المحاسبة المتعلق بسنة 2010

04 - تحاليل الباحث.